

المديونية الخارجية وأثرها على اقتصاديات

الدول النامية

د. طلال محمد بطاينة
جامعة البلقاء التطبيقية
الأردن

الملخص

يتناول هذا المقال واقع تطور أزمة المديونية الخارجية للدول النامية والعوامل الرئيسية التي تسببت في تفاقمها فضلا عن آثارها على التنمية الاقتصادية بهذه الدول والحلول المقترحة لمعالجة هذه الأزمة.

Résumé

Le contenu de cet article traite de la crise de l'endettement extérieur des pays en voie de développement en s'appuyant sur les axes suivants:

L'état de développement de cette crise et les facteurs déterminants de son extension.

Ses effets sur le développement économique de ces pays.

Et les solutions préconisées pour y remédier.

المقدمة:

تعد مشكلة المديونية الخارجية من أهم المشاكل الاقتصادية المعاصرة، لذا فقد حظيت باهتمام كبير من قبل الحكومات في الدول المتقدمة والنامية، فضلاً عن اهتمام المنظمات والهيئات الدولية، خاصة بعد إعلان العديد من الدول المدينة عن عدم إمكانية سداد ديونها بسبب عجزها المالي مما أوعز باللجوء إلى إعادة جدولة ديونها بالاتفاق مع الجهات المقرضة ووفق شروط تميلها عليها الجهات الدائنة مما تسبب هذا الأمر في تعرض النظام المالي والنقدي إلى مشاكل وأزمات كبيرة. كما أن خطر هذه المشكلة بدأ منذ ظهورها في عقد الخمسينات وتفاقم في أواخر الستينات وأوائل السبعينات إلا أن خطرها الحقيقي أخذ بالتزايد منذ نهاية عام 1973، فقد لجأت الدول النامية إلى الاقتراض الخارجي لتلبية متطلبات التنمية وللتخلص من حالة التخلف الذي تعاني منه، ولتعزيز نموها، ولرفع مستوى معيشتها، لكن الذي حدث هو وقوع هذه الدول في مشكلة جديدة أعمق عرقلت مسيرة التنمية وزادت من عجز موازين مدفوعاتها وأخيراً وقوعها في فخ المديونية والتي بدورها عمقت أواصر التبعية إلى الخارج. ولهذا فقد هدف البحث إلى توضيح الأسباب الدافعة إلى تفاقم مشكلة المديونية للدول النامية وأثرها على التنمية الاقتصادية وطرح بعض الحلول المناسبة لمعالجتها، ولأجل تحقيق هدف البحث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول واقع تطور المديونية الخارجية للدول النامية وأسباب تفاقمها، في حين ركز المبحث الثاني على أثر هذه الديون على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، أما البحث الأخير فقد أكد على الحلول المقدمة لمعالجة مشكلة المديونية الخارجية لهذه الدول.

المبحث الأول

واقع تطور المديونية الخارجية للدول النامية وأسباب تفاقمها

أولاً: نشأة وتطور حجم الديون الخارجية للدول النامية:

إن مشكلة المديونية في الدول النامية ليست جديدة تماماً على الساحة الاقتصادية الدولية فقد يعود أصلها إلى فكرة أثبتت الأيام عدم صحتها لكونها بنيت على فرضية بعيدة عن الواقع فحواها أن بالإمكان رفع مستوى المعيشة لسكان هذه

الدول في الأجل القصير وتمويل التنمية من خلال الاعتماد المتزايد على الموارد المقترضة من الخارج دون أن يتبع هذا الاقتراض مشاكل من الأجل المتوسط والطويل، وبناءً على هذه الفكرة قامت العديد من الدول التي تعاني من عجز في رؤوس أموالها بالاقتراض من الأسواق الدولية وحكومات الدول الصناعية واستمرت بالاستيراد والاستثمار والاستهلاك بشكل يفوق ما تنتجه أو تصدره، مما أدى إلى زيادة العجز في موازين مدفوعاتها، وبالتالي زيادة الاقتراض من الخارج لسد هذا العجز وهكذا وقعت الدول النامية في مشكلة معقدة هي المديونية الخارجية، والتي تعود البداية الحقيقية لها في تلك الدول إلى أزمة النظام النقدي الدولي أثر انهيار اتفاقية (بريتون وودز) وتعثر القواعد التي تحكم مسار العلاقات الاقتصادية الدولية، واضطراب أسواق النقد والسيولة الدولية، وطرق تسوية الالتزامات والحقوق، فضلاً عن تطبيق بعض الدول الصناعية كالولايات المتحدة الأمريكية لسياسات مالية ونقدية معينة كان أبرزها رفع سعر الفائدة، إضافة إلى اتخاذ بعض الإجراءات الحمائية في السياسة التجارية. إن كل ذلك تزامن مع الأزمة الهيكلية للركود الاقتصادي والتضخم العالمي، وانخفاض الطلب العالمي عن صادرات الدول النامية من المواد الأولية، والذي نتج عن قلة إيراداتها من العملات الصعبة، فضلاً عن أن هذه الدول أصبحت مضطرة لدفع مبالغ أكبر لتلبية احتياجاتها واستيراداتها من الخارج والتي ارتفعت أسعارها بسبب التضخم، وبالتالي أصبحت الدول النامية تعاني من عجز كبير في موازين مدفوعاتها، ولسد هذا العجز كان لابد من الاقتراض الخارجي والوقوع في مشكلة المديونية، والتي بدأت كما ذكرنا منذ الستينيات وتفاقمت خلال السنوات الأخيرة. ففي عام 1960 كانت مديونية الدول النامية تقدر بحوالي (18) مليار دولار، وقد تفاقمت خلال فترة السبعينات بشكل كبير وأصبحت (74) مليار دولار عام 1970، ووصلت إلى (610) مليار دولار عام 1980، وبلغت حوالي (1500) مليار دولار عام 1991.¹

أما عن معدلات نمو الديون فقد وصلت إلى أعلى ما يمكن خلال النصف الثاني من السبعينات، ويعزى ذلك إلى الظروف الاقتصادية الدولية التي سادت العالم خلال تلك الفترة، حيث شهدت البنوك التجارية والمؤسسات المالية نمواً كبيراً في حجم الودائع لديها وبالمقابل كانت الدول النامية تعتبر الاستدانة طريقة فعالة لتجنب نقص رأس المال فيها كما أوضحناه سابقاً، لذا اندفعت نحو الاقتراض، وبالتالي ارتفع معدل نمو الديون في تلك الفترة.

أما عن فترة الثمانينات فقد نجد انخفاض معدل النمو للديون ويرجع السبب إلى أن الجهات الدائنة بدأت تقلق على أموالها من الضياع بعد أن تكررت حالات التوقف عن تسديد خدمة الديون في الدول النامية، لهذا نجدها قد قللت من اندفاعها نحو الاقتراض وبالمقابل فإن تزايد الوعي لدى الدول النامية ومعرفتهم بالآثار السلبية التي تظهر نتيجة الاستدانة².

جدول رقم (1): تطور حجم الديوان الخارجية للدول النامية للفترة (1992-2001)

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
حجم الديون	1324	1461	1564	1687	1944.8	2036.8	2195.4	2239.8	2208.1	2190.4

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة لجامعة الصندوق العربي للإنماء، صندوق النقد منظمة الأقطار العربية، 1999، التقرير الاقتصادي 2002 ص 288.

ومن الجدول رقم (1) نجد زيادة حجم المديونية من (1324) مليار دولار عام 1992 إلى (2190.4) مليار دولار عام 2001. ومن بيانات الجدول رقم (2) يمكننا تتبع الزيادة الحاصلة في الدين الخارجي للدول النامية، وحسب المناطق للفترة (1992-2001)، ففي أفريقيا ازدادت الديون من (247.5) مليار دولار عام 1992 إلى (276.1) مليار دولار عام 2001، وكذلك بالنسبة لآسيا والشرق الأوسط وأوروبا، ونصف الكرة الغربي، حيث ارتفعت الديون من (407.6، 188.3، 480.4) مليار دولار عام 1992 إلى (675.8، 486.1، 752.4) مليار دولار عام 2001 على التوالي.

جدول رقم (2): تطور الدين الخارجي للدول النامية حسب المناطق للفترة (1992-2001)

السنة المنطقة	أفريقيا	آسيا	الشرق الأوسط وأوروبا	نصف الكرة الغربي	المجموع
1992	247.5	407.6	188.3	480.4	1323.8
1993	259.0	455.3	208.1	538.5	1461.0
1994	277.0	510.1	211.1	565.3	1563.5
1995	298.00	561.1	216.00	613.4	1688.6
1996	300.1	615.4	383.00	646.3	1944.8
1997	290.8	669.3	408.6	672.1	2036.8
1998	289.8	696.9	452	756.7	2195.4
1999	289.8	702.2	468.9	778.8	2239.8
2000	277.6	674.7	489.7	768.9	2208.1
2001	276.1	675.8	486.1	752.4	2190.4

إن تضاعفت ديوان البلدان النامية بهذا الشكل خلال فترة وجيزة والذي أدى إلى زيادة أعباءها الاقتصادي، يعزى إلى أنها استخدمت هذه القروض لأغراض غير إنتاجية، فضلاً عن أن حكومات هذه الدول وقعت في وهم مفاده أنه في نقل التضخم الذي ساد العالم خلال عقد السبعينات، ففي حالة اقتراضها من الخارج وكون الفائدة على القروض سالبة فإن مثل هذه الحالة تعني أن الدول المقترضة تقتصر أموالاً مرتفعة القيمة وترجعها أموالاً ذات قيمة أقل، وبذلك وجدت لنفسها مبرراً مقنعاً من الناحية الشكلية، بأنها تسلك سلوكاً ذكياً، ولكن الحقيقة هو وقوعها في فخ المديونية وزيادة تبعيتها للخارج.

ثانياً: العوامل الرئيسية المسببة لتفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية

العوامل الخارجية:

1. ارتفاع أسعار الفائدة: يعد ارتفاع سعر الفائدة أهم الدوافع التي تقف وراء أزمة المديونية في الدول النامية، وخلق صعوبات في خدمة تلك الدول لديونها وذلك لأن خدمة الديون ما هي إلا مدفوعات الفائدة مضافاً إليها مدفوعات الأقساط، بمعنى أن أسعار الفائدة المرتفعة تعني أموالاً أكثر لا بد أن توجه نحو عملية خدمة الدين.³

إن أسعار الفائدة المدفوعة على القروض تختلف حسب نوعية القروض وحسب شروطها ولا بد من القول من أن هناك ميلاً نحو ارتفاع أسعار الفائدة في العقدين الماضيين ويرجع السبب إلى أن السياسات الاقتصادية والمالية المتخذة من قبل الدول الرأسمالية الصناعية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لمواجهة حالة التضخم أدت إلى ظهور أزمة اقتصادية في الدول النامية هي أزمة الديون الخارجية.⁴

إن تأثير سعر الفائدة على مدفوعات خدمة الديون في الوقت الحاضر ليس له نفس التأثير كما في الماضي، إذ أن تأثير تغير سعر الفائدة على مدفوعات البلدان النامية كان صفر لخدمة دينها خلال عقد السبعينات، ويعزى ذلك إلى الاستقرار النسبي لظروف أسواق الائتمان الدولية، لذا أصبحت الدول النامية خلال تلك الفترة أكثر اعتماداً على التمويل الخارجي الخاص وزيادة اقتراض القطاع العام، ونتيجة لذلك زادت نسبة إجمالي الدين الخارجي الخاضع لأسعار فائدة لعام 1973 إلى أكثر من ثلاثة أرباع عام 1985.⁵

في حين تميز عقد الثمانينات بانخفاض إيرادات الدول النفطية ذات المستوى العالي للادخار، وازداد الطلب الخاص على الاستثمار، وتزايد وعي الجهات المقرضة وخاصة البنوك التجارية للمخاطر التي تكتشف قروضها فضلاً عن السياسات النقدية المتبعة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة التضخم، كل هذا أدى إلى أن تكون أسعار الفائدة الحقيقية كما موضح في الجدول رقم (3)، كما أدى ذلك إلى زيادة تدفقات خدمة الدين العام للبلدان النامية بمعدلات أسرع من معدل نمو الدين نفسه الذي ارتفعت جملته عن حصيلة صادرات بعض الدول النامية، وبذلك حققت عجزاً مستديماً وخاصة بلدان أمريكا اللاتينية.⁶

جدول رقم (3): سعر الفائدة الاسمي والحقيقي الساري على الديوان لمجموعة من الدول النامية للمدة (1981-1988) الأسعار السنوية بالنسبة المئوية

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	
7.7	6.3	8	10.4	10.5	10.1	16.3	16.3	سعر الفائدة به فيما بين مصارف لندن
9.8	0.9	8.7	14.3	10.5	28.9	19.1	10.3	سعر الفائدة الحقيقي الساري للبلدان المصدرة للنفط
9.8	0.9	6.6	18	14.8	11.3	23.3	27.1	سعر الفائدة للبلدان النامية غير المصدرة للنفط
9.8	0.9	6.6	18	13.1	19.8	18.9	21.7	سعر الفائدة للبلدان الخمسة عشر الثقيلة الديون
-	-	12.3	23.3	6.8	6.8	30.8	19.8	سعر الفائدة للبلدان النامية المنخفضة الدخل

المصدر: الأمم المتحدة، الجمعية العامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الحالة الاقتصادية للعالم لسنة 1989.

2. نمط تقسيم العمل الدولي وتدهور معدلات التبادل التجاري: إن نمط تقسيم العمل الدولي مسؤول إلى حد كبير عن تفاقم أزمة المديونية لأن هذا النمط قد أوجد أوضاعاً لم تكن في صالح البلدان النامية، حيث حصر وظائف الدول النامية في إنتاج وتصدير الخامات والمواد الأولية بينما ترك للدول الصناعية أمر إنتاج وتصدير المواد الصناعية.

ويتضح مما تقدم أن دول العالم الثالث تحصل على العملة الصعبة لتلبية حاجات الاستهلاك والتنمية من خلال تصديرها لعدد محدد من السلع التي تتميز بانخفاض أسعارها، وتذبذب الطلب عليها في حين تستورد مجموعة من السلع

الصناعية التي تتميز بارتفاع أسعارها وزيادة الطلب عليها ومن هنا نشأ تدهور معدل التبادل التجاري. وتحمل الدول النامية فوائد مالية نتيجة تدهور معدلات التبادل الدولي* لغير صالحها، وبالتالي فقد ألحق باقتصاديات هذه الدول أضراراً كبيرة بسبب زيادة العجز في ميزان مدفوعاتها.⁷ وقد استمر التدهور شروط في التبادل الدولي خلال التسعينات، حيث يلاحظ من الجدول رقم (5) أدناه بأن التغير في شروط التبادل التجاري في البلدان النامية خلال الفترة 1992-2001 كان سلبياً باستثناء 1994، 1995، 1999، 2000.

جدول رقم (5) التغير في شروط التبادل التجاري في الدول المتقدمة والدول النامية

	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الدول المتقدمة	0.8	0.6	0.1	-	0.2-	0.6-	1.21	0.1-	2.2-	0.2
الدول النامية	2.8-	2.6-	0.1	2.8	1.8	0.7-	6.7-	4.5	7	2.8

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة لجامعة الصندوق العربي للإنماء، صندوق النقد، منظمة الأقطار العربية، 1999، ص 207، التقرير الاقتصادي لعام 2002، ص 227.

إن الدول النامية التي تعتمد على عدد محدود من السلع الأولية تواجه المزيد من التدهور في معدل التبادل الدولي وذلك للأسباب التالية:⁸

1. أن التقدم العلمي والفني وظهور الصناعات الإلكترونية والكيميائية أدى إلى تناقص مساهمة المواد الخام في الإنتاج الصناعي.
2. أن التقدم التقني يسهم بشكل أساسي في خلق مواد تركيبية تحل محل المواد الطبيعية.
3. التغيرات في التوزيع الجغرافي لمراكز إنتاج السلع الأولية، وكذلك الصناعات التحويلية.
4. قانون أنجل وانخفاض مرونة الطلب على السلع الاستهلاكية التي تستوردها دول العالم المتقدم من العالم النامي، وبالتالي زيادة دخول أفراد الدول المتقدمة لن تكون عاملاً في زيادة الطلب على السلع ولن تسهم في رفع أسعارها.

3. **الحماية التجارية:** اتسمت الدول الرأسمالية منذ بداية السبعينات بتباطؤ نموها الاقتصادي والذي أدى إلى تقليص حجم التجارة الدولية، وإنهيار أسعار المواد الخام التي يصدرها العالم النامي، وبالمقابل ارتفعت أسعار صادرات الدول الصناعية إلى العالم النامي مما عمل على زيادة عجز موازين مدفوعاتها، وحدثت أزمات حادة في السيولة النقدية الخارجية لها، بالإضافة إلى أنها فرضت سياسة الحماية التجارية على صادرات الدول النامية إليها، إذ أن وضع الحواجز الكمركية أمام صادرات هذه الدول أدى إلى مواجهة صعوبات كبيرة في عرض صادراتها في السوق العالمية، وتدهور حصيله إيراداتها المالية وباتت تعاني من عجز شبه مزمن في حساباتها التجارية. ومن أجل تمويل هذا العجز ومواجهة متطلبات التنمية فيها لجأت إلى المزيد من الاقتراض الخارجي الذي لقي تشجيع وإقبال العديد من هذه الدول للتخفيف من حدة أزمة الإنتاج الذي تعاني منه. لقد زادت الترتيبات المقيدة للتصدير والمعمول بها منذ عام 1986، حيث كان عددها (93) ترتيباً ارتفعت عام 1987 إلى (135) ترتيباً، ولابد من الإشارة إلى هذه الترتيبات تترك آثاراً سلبية على اقتصادات الدول النامية بصورة خاصة، وحيث أن حوالي (64) ترتيباً موجهاً نحو هذه الدول و(51) ترتيباً موجهاً نحو الدول المتقدمة و(10) ترتيبات موجهة نحو الدول الاشتراكية سابقاً.⁹ وإن القيود المفروضة على صادرات الدول النامية ركزت بشكل خاص على ما يلي¹⁰:

نوع الصناعة	عدد القيود الموجه نحوها
منتجات الصلب	38
الأدوات والآلات	7
السيارات	9
الإلكترونيات	11

إن هذه القيود قد فرضت بشكل خاص على صادرات الدول النامية الحديثة التصنيع والتي غالباً ما نجد لديها ديوناً خارجية كبيرة، ولذا كان من الصعب عليها سداد ديونها، وبالتالي زادت المديونية الخارجية وتعمقت أواصر التبعية إلى الخارج.

العوامل الداخلية: وهي غالباً ما تكون نابعة من داخل البلدان نفسها وأهم هذه العوامل هي:

1. **عدم التعامل مع القروض باعتبارها مصدر المشاكل:** إن دول العالم النامي لا تتعامل مع القروض باعتبارها المشاكل التي تواجهها مما دفعها هذا إلى الاقتراض بحيث وصلت إلى الحد الذي لا يمكنها تسديد ديونها هذه، إن عدم تصنيف القروض

بأنها مصدراً للمشاكل أو مشكلة بحد ذاتها هو من أهم الأسباب التي أدت إلى مضاعفة الاقتراض مما أوقع الدول النامية في مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية خطيرة.

وفي ظل عدم كفاءة الأجهزة الإدارية لكثير من الدول النامية تفاقمت ديونها التي اقترنت بالفساد الإداري لأجهزتها، حيث كانت الديون تعقد بدون مبررات حقيقية، فضلاً عن أنها تستخدم لاستيراد سلع استهلاكية لا تولد أي إنتاج فيما تزداد خدمة الدين كلما تأخر التسديد، وفي حالة الشروع ببناء مشاريع إنتاجية، فقد تبرز مشاكل من نوع آخر، فقد يحدث أن كلفة خدمة القروض تكون أكبر من عوائد هذه المشاريع ناهيك عن حالات تكون فيها المشاريع خاسرة،¹¹ وبذلك تصبح للاقتراض الخارجي آثار مدمرة على الاقتصاد القومي مستقبلاً.

2. تهريب الأموال إلى الخارج: إن ظاهرة الاقتراض التي حصلت خلال العقود الأخيرة رافقتها ظاهرة معاكسة لها تماماً، إذ أن الاقتراض يعبر على نقص العملات الصعبة، وحاجة البلد لها، فإن تهريب الأموال إلى الخارج يعد أمراً ضاراً باقتصاد الوطني ومن المؤكد أن الاستفادة من رأس المال الوطني في داخل البلد وتوجيهه نحو المجالات التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني أفضل من الاستعانة برأس المال الأجنبي الذي ترافقه سلبيات كثيرة أبرزها تكاليف خدمة الدين العالية.¹² وعلى العموم نجد أن عملية تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج تزداد حيثما اشتدت الظواهر الآتية:

1. وجود معدلات عالية للتضخم.

2. تسعير العملة الوطنية بأعلى من سعرها الحقيقي.

3. وجود عجز مالي كبير لدى الدولة.

إن مسألة هروب الأموال إلى الخارج تؤثر على بقية الموارد المحلية باعتبار أن الادخار المحلي هو الوسيلة الرئيسية لتمويل التنمية، كذلك لها تأثير انكماشى على حجم الادخارات المحلية المتاحة للاستثمار، ولهذا أصبحت المدفوعات الخارجية أكبر من التمويل الخارجي وانعكس بشكل واضح على التنمية.¹³ وقد وصلت الأموال المهربة للخارج من إجمالي الدين الخارجي لبعض الدول نسباً ضخمة حيث بلغت (42%) من ديوان المكسيك و(65%) من ديوان الأرجنتين و(90%) من ديوان فنزويلا.¹⁴ لقد أحدثت ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج جملة من

الآثار والنتائج تعكس سلباً وبشكل خطير على مصالح الدول النامية ليس الاقتصادية فحسب بل السياسية والاجتماعية.

المبحث الثاني

أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية للدول النامية

قد بينا في المبحث الأول أن مشكلة المديونية بدأت تتفاقم في الدول النامية في الفترة الأخيرة، وهنا سنحلل الآثار الجمة التي نشأت عن تفاقمها. وستتم دراسة وتحليل هذه الآثار ضمن موضوع حجم المدفوعات الخارجية التي تتحملها مجموعة الدول النامية لخدمة أعباء الديون والآثار الناجمة عنها. وتتمثل هذه المدفوعات في تسديد فوائد الديون وأقساطها وتحويلات الدخل والأرباح والفوائد والتوزيعات التي تدفع لأصحاب الموارد الأجنبية الخاصة المستثمرة في داخل البلاد النامية، ولا يفوتنا هنا ذكر أن هيكل المدفوعات الخارجية لابد أن يتناسب مع هيكل الديون الخارجية العامة للدول النامية.

أولاً: الديون الخارجية وتعتبر عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية:

1. أثر تزايد عبء الديون الخارجية على فاعلية نقل الموارد الحقيقية للدول النامية

عند مقارنة أعباء خدمة الديون الخارجية العامة التي تدفعها الدول النامية إلى الجهات والهيئات الدائنة بجملة الموارد الأجنبية الجديدة التي توافق هذه الجهات على تقديمها إلى الدول النامية، فإن ما تدفعه هذه الدول لخدمة أعباء ديونها الخارجية سوف يزيد على ما تحصل عليه من قروض جديدة، بمعنى أن هناك حالة انتقال عكسي للموارد من هذه الدول المدينة إلى الدول الدائنة لها، فمنذ نهاية عام 1980 أصبحت البلدان النامية مصدرة لرأس المال وطبقاً لبعض التقديرات ارتفع التمويل الصافي لرأس المال من سبعة مليارات دولار عام 1981 إلى (56) مليار دولار عام 1983 ثم ارتفع إلى (74) مليار دولار عام 1985، وبالتالي زادت أعباء خدمة هذه الديون وبشكل كبير ويعزى سبب ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة مصحوبة بتدهور حصيلة صادرات المواد الخام وهروب رؤوس الأموال من الدول النامية، وأن مجموعة هذه الدول لم تدفع غير (14%) من دينها القائم سنوياً خلال الفترة (1981-1987) و(70%) من كل ديونها القائمة عام 1967.¹⁵

ولقد تسبب ذلك في تعميق مظاهر اندماج اقتصاديات الدول النامية بالسوق الرأسمالية العالمية وزاد من المخاطر التي تواجهها مستقبلاً.

2. أضعاف القدرة على الاستيراد:

إن خطة التنمية تحتاج إلى استيراد الكثير من الآلات والمعدات والسلع الوسيطة الضرورية وإن عدم توفر هذه المتطلبات سيؤدي إلى عرقلة تحقيق الأهداف المنشودة لتحقيق التنمية الاقتصادية وإن الطاقة الاستيرادية للاقتصاد القومي يمكن تحديدها بعدد من المتغيرات منها حجم الموارد المتاحة من النقد الأجنبي ومستوى أسعار الواردات.¹⁶

وقد نجد أن الدول النامية وخلال فترة السبعينات أرادت تحديث الهياكل الأساسية لخدمة المشاريع الخاصة والعامة، وهذه تزامنت مع وجود العجز في موازين مدفوعاتها بسبب ضعف صادراتها مقارنة باستيراداتها لغرض الإسراع بالتنمية، لذا لجأت إلى تمويل الخارجي أو الاقتراض من الخارج، ورغم تدفقات رأس المال من صادرات النفط إلا أن خدمة الدين بدأت بمعدل أكبر من معدل نمو الدين نفسه. ولا بد من الإشارة هنا بأن صادرات وواردات الدول النامية تتوقف أساساً على سعر الصرف الخارجي، والذي غالباً ما أوقعها في مشكلة تعزى إلى تخفيضه لإعطاء حافز قوي للصادرات وتجنبه الإفراط في الواردات في الوقت الذي كان عليها أن تواجه أسعار فائدة عالية.¹⁷

ويمكننا هنا حصر آثار أزمة المديونية الخارجية على الدول النامية بما يأتي:¹⁸

أ- ضعف القدرة الذاتية على الاستيراد قد دفع بعدد كبير من الدول المدينة إلى استنزاف الجزء الأكبر من احتياطياتها من الذهب والعملات الصعبة مما قد عرضها إلى مخاطر عديدة باعتبار تلك الاحتياطيات بمثابة صمام أمان للطوارئ.

ب- قدرة هذه الدول على تمويل وارداتها ذاتياً أي من حصيلة صادراتها قد أخذت تتناقص وأصبحت أعباء خدمة الدين تستهلك نسبة هامة من إجمالي صادرات السلع والخدمات.

ج- مع تفاقم أزمة النقد الأجنبي المصاحبة لمشكلة المديونية الخارجية لجأت الدول المدينة إلى الضغط على وارداتها لمواجهة مشكلة السيولة الخارجية.

3. أثر تزايد الديون الخارجية على معدل الادخار المحلي: غالباً ما نجد أن رأس المال الأجنبي يعد مكملاً لرأس المال المحلي لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وبالتالي فإن زيادة الاستثمار سوف تزيد من الطلب على رأس المال الأجنبي وهذا بدوره له تأثير سلبي على الادخار الحكومي، فزيادة الاقتراض الخارجي يعد أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى تراخي الادخار الحكومي، وأن الإنفاق الحكومي على قطاع الخدمات، ودعم السلع الاستهلاكية والإنفاق الحربي وغيرها من العوامل الأخرى التي لها تأثير أقل على الادخار الحكومي من تأثير تدفق النقد الأجنبي إلى الدول النامية. ويعتمد أثر خطورة رأس المال الأجنبي على معدل الادخار المحلي على المقارنة بين التكلفة والعائد الذي يحققه للاقتصاد القومي بعد انتهاء فترة سداد القروض.

وخلاصة القول أنه كلما كان حجم انسياب رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية أكبر من حجم تصدير الفوائد والأرباح للخارج كان تأثيره إيجابياً في تحسين ميزان المدفوعات وزيادة الاستثمار الإجمالي، وبالتالي زيادة الناتج المحلي والعكس بالعكس.

4. تزايد العجز في ميزان المدفوعات: تعاني الدول النامية من عجز مزمن في موازين مدفوعاتها نتيجة عوامل كثيرة أهمها مشكلة المديونية الخارجية، حيث تعد العامل الأساسي لهذا العجز فإن رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الدول النامية يمكن أن تحسن موازين مدفوعاتها عند بداية دخولها ما دام حجمها يزيد عن حجم تصدير الفوائد والأرباح للخارج ولكن بعد فترة من الزمن نجد حدوث العكس فيصبح حجم الفوائد والأرباح المصدرة أكبر من رأس المال المتدفق إلى الداخل مما تسبب إلى عجز في موازين مدفوعاتها.

ومن الصعب معرفة الأسباب الكامنة وراء عجز موازين مدفوعات الدول النامية التي تتمثل بآلية التقسيم الدولي للعمل السائد في السوق العالمية، وهي آلية يجري في ظلها انتقال دائم للموارد الاقتصادية في البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، ولهذا فإن العجز في موازين مدفوعاتها يعبر عن الخلل الهيكلي الكامن في الاقتصاد النامي المعتمد على تصدير الخامات واستيراد السلع الرأسمالية اللازمة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والتي غالباً ما تكون أسعارها عالية جداً مقارنة بأسعار المواد الأولية المصدرة من قبل الدول النامية، وأن هذا التدهور في شروط التبادل أدى إلى عجز في موازين مدفوعاتها مما اضطرها إلى التوسع بالاقتراض من المصارف الدولية الخاصة لاعتقادها الخاطيء بأن هذه القروض سوف تخلصها من

هذا العجز. فلأجل أن تحصل الدول النامية على توازن موازين مدفوعاتها يجب ضمان رؤوس الأموال المستثمرة فيها وتحقيق نمو سريع في صادراتها يفوق نمو إجمالي الناتج المحلي ومعدل نمو الواردات فعند عدم قدرة رأس المال الأجنبي من تحقيق هذه الشروط فإن الاقتصاد القومي لهذه الدول لن يتمكن من التغلب على العجز في موازين مدفوعاتها.¹⁹

وخلاصة لما تقدم فإن تفاقم أعباء الديون الخارجية هو أحد الأسباب الجوهرية في استمرار ونمو العجز في موازين مدفوعات الدول النامية من خلال تزايد مدفوعات الفوائد ومضاعفة أعباء هذه الديون.

5. ارتفاع معدل التضخم: من النتائج البالغة التأثير والناجمة عن تزايد الديون الخارجية في الدول النامية هو ارتفاع معدلات التضخم لهذه الدول، والذي غالباً ما يعزى إلى ارتفاع معدلات نمو السكان، وقلة مرونة عرض المنتجات في الأجل القصير، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، والطبيعة الهيكلية للتخصص الضيق في إنتاج المواد الأولية.²⁰ وقد ذكرنا سابقاً بأن الدول النامية غالباً ما تلجأ إلى الاقتراض من الخارج لتمويل مشاريعها، حيث أن تنفيذ مثل هذه المشاريع يتطلب إلى تمويل محلي ولا بد أن يكون من مصادر حقيقية وإلا فإن الدولة تلجأ إلى التمويل التضخمي أي زيادة كمية النقود المتداولة، وبالتالي زيادة حدة الضغط التضخمي وارتفاع الأسعار.²¹ ولا بد من الإشارة هنا بأن حدة الضغوط التضخمية تزداد كلما طالت فترة التفريغ فعندما يكون الإنفاق الاستثماري موجهاً نحو مشاريع ذات إنتاج مباشر وتحتاج إلى فترة تفريغ معينة وخلال هذه الفترة يحدث اختلال بين قوى العرض والطلب سينعكس أثره على ارتفاع الأسعار فتزداد حدته كلما كانت فترة التفريغ طويلة.²²

ثانياً: تركيز التبعية الاقتصادية للخارج:

إن تفاقم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية تعمل على تعميق التبعية الاقتصادية والتكنولوجية وتعريض اقتصادياتها إلى المزيد من التشوهات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية، فلقد تركز وبشكل أكثر عمقاً الموقع الهامشي للاقتصاد الدول النامية في التقسيم الاقتصادي الدولي للعمل ومن خلال هيكل التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الغير متكافئ، حيث أن (75%) من هذه التجارة تتم مع الدول الرأسمالية و(5%) من الدول الاشتراكية سابقاً و(20%) مع الدول النامية نفسها.²³ وهذا التوزيع الغير متكافئ يعتبر أحد اوجه التبعية الاقتصادية التي ترسخت خلال القرنين الماضيين ومن خلال ارتفاع نسبة الديون الخارجية لهذه

الدول المدينة إلى إجمالي الناتج المحلي وما يعنيه ذلك من مدة تزايد اعتماد هذه الدول على التمويل الخارجي في تنفيذ مشروعاتها التنموية ومعالجة مشاكلها فضلاً على أن الديون الخارجية قد أعطت فرصة للدول الدائنة والمؤسسات المالية والدولية للسيطرة عليها والتحكم فيها، ويتضح ذلك فيما يتطلبه خبراء صندوق النقد الدولي للتعامل مع الدول النامية المثقلة بالديون، حيث لا يجوز لهذه الدول أن تقتصر أكثر من (25%) من حصتها في صندوق النقد الدولي،²⁴ وإذا اقترضت أكثر فيكون وفق شروط تخدم مصلحة الدول الدائنة وليس مصلحة الشعوب المتخلفة الفقيرة المدينة. ولقد ضاعفت من مخاطر ذلك اعتماد أنماط التنمية المعتمدة على استيراد التكنولوجيا وفق الشروط التي تفرضها الدول المصدرة لها، وإن كل ذلك قد تسبب في تعميق مظاهر اندماج اقتصاديات هذه الدول بالسوق الرأسمالية العالمية.

المبحث الثالث

معالجة مشكلة الديون الخارجية

في المبحثين السابقين تطرقنا عن طبيعة مشكلة المديونية الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية للدول النامية والتبعية الاقتصادية للخارج، والأهم من كل ذلك أنه لابد من التعرف من خلال هذا المبحث على اتجاه الحلول المطروحة لمعالجة هذه الأزمة، وسوف نتطرق إلى الحلول المطروحة من قبل الجهات الدائنة والمدينة.

أولاً: الحلول المطروحة من قبل الجهات الدائنة:

1. تحويل الدين العام إلى أسهم: إن هذه العملية تعد نوع من المقايضة أي مقايضة الدين بالأسهم والتي تتم من خلالها تحويل الدين إلى استثمارات من أسهم شركات محلية في الدول المدينة، وعادة تتم عملية التقويض هذه مقابل الحصول على تخفيضات كبيرة من قيمة الدين الخارجي المقدم بالعملة الأجنبية لصالح من يشتري ذلك الدين. إن هذه الإجراءات تتم عن طريق الاتفاق بين بنك دائن للبلد الذي يواجه صعوبات في استرجاع قروضه ثم قيام بنك أجنبي أو محلي بدور الوسيط أو الوكيل لإنجاز عملية المقايضة بتوكيل من قبل البنك الدائن والمستثمر، وبعدها يقوم المستثمر بشراء القرض بالعملة الأجنبية مقابل خصومات كبيرة ثم إحالة ملكية القرض إلى الوكيل الذي يقوم بتحويلها إلى المستثمر المشتري، ويقوم الوكيل ببيع القرض بقيمته الأصلية إلى الدولة المدينة مقوماً بالعملة المحلية ويحصل نيابة عن

المستثمر على قيمة القرض بالعملة المحلية ثم تستثمر هذه العملية في الشركات المحلية في البلد المعني وفي نهاية العملية يلغي القرض من سجل الديون.

وأخيراً يمكن القول بأن هذه العملية تعود بالمنافع لكلا الطرفين الدائن والمدين، فبالنسبة للبلد المدين فإن العملية تمكنه من تسديد دينه الخارجي المقوم بالعملة الصعبة مقابل العملة المحلية دون الحاجة إلى السحب من احتياطياته من العملات الصعبة. أما بالنسبة للدائن فإنها تمكنه من تحصيل جانب من ديون كان مشكوكاً في تحصيلها مما يساهم في تعزيز مركزه المالي، وبالنسبة للمستثمر فإنه يستفيد أيضاً من شراء الدين مقابل خصومات كبيرة.

2. خطة بيكر:

سميت بهذا الاسم نسبة إلى وزير الخزانة الأمريكي جيمس بيكر والذي تقدم في الاجتماع المشترك لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والذي عقد في سيلول عام 1985 خطة من أجل حل أزمة المديونية للدول النامية وركز على الدول ذات المديونية الثقيلة. فقد أكد على ضرورة القيام بالاصطلاح الاقتصادي الشامل والذي يؤدي إلى رفع معدلات النمو وتخفيض معدلات التضخم والعجز الخارجي، من خلال الاعتماد على سياسات السوق لإصلاح أسعار الصرف وأسعار الفائدة وتحديد التجارة وتشجيع القطاع الخاص ومحاولة جذب الاستثمارات الأجنبية عبر توفير التسهيلات اللازمة وإيقاف تهريب رؤوس الأموال للخارج وتخفيف العبء الضريبي لزيادة المدخرات. هذا بالإضافة إلى قيام البنك الدولي وبنك التنمية للدول الأمريكية بزيادة قروضها الصافية لتلك الدول بنسبة (50%) خلال السنوات الثلاث القادمة وأن ترتفع من (6) إلى (9) بليون دولار سنوياً، وقيام البنوك التجارية بمنح قروض جديدة لتلك الدول خلال هذه السنوات تبلغ (2) بليون دولار.²⁵

3. خطة براولي:

عرفت بخطة براولي نسبة إلى مقترحها نيكولاس براولي وزير الخزانة الأمريكي سابقاً، وكان هدف هذه الخطة هو القيام بعمليات تخفيض الديون عن طريق المصارف الدولية، وذلك بالاتفاق مع الجهات المدينة، وقد لقيت هذه البادرة صدى دولي كبير من قبل الجهات الدائنة والمدينة باعتبارها تحويل لخطة بيكر وقد شملت التدابير التالية:

1. قيام البنك الدولي وبنك التنمية للدول الأمريكية بزيادة القروض إلى (9) مليارات دولار خلال ثلاث سنوات.

2. إقناع البنوك التجارية على تقديم قروض جديدة خلال السنوات الثلاث القادمة.
3. إذا وافقت الدول على إجراءات إصلاحية اقتصادية فإنها سوف تحصل على تسهيلات في معدل الفائدة لفترة ثلاث سنوات على القروض لتصل إلى 3%.

ويمكن القول بأن (خطة بيكر) و(خطة براولي) تعد خطط جزئية لمعالجة مشكلة المديونية الخارجية، فقد فشلت هذه الخطط في تحقيق هدفها خاصة في الدول التي تعاني من الثقل الكبير للمديونية لأنها ركزت على سياسات صندوق النقد الدولي وسياسة التكيف التي أعلنت فشلها عند تطبيقها في بعض الأقطار، حيث ركزت على تقليل الدعم للسلع الأساسية أو تقليل دور الدولة في النشاط الاقتصادي وإفساح المجال للقطاع الخاص، وبالتالي فإن هذا الوضع شجع على توزيع الدخل لمصلحة طبقات الأكثر غنى وتزيد الفقراء فقراً لأنها تحرمهم من سلع أساسية كانوا يحصلون عليها بسعر مدعوم.²⁶

ثانياً: الحلول المطروحة من قبل الجهات المدينة:

1. **الحلول المقدمة من قبل الأمم المتحدة:** تم وضع العديد من المقترحات لحل أزمة المديونية من خلال المناقشات التي أجريت في الأمم المتحدة، وخلال فترات متباعدة ومن بين هذه المقترحات هو تخفيض سعر الفائدة، وتحديد فترات السماح لإلغاء بعض الديون على الدول الأفقر، وإزالة الحواجز الكمركية بوجه صادرات الدول النامية، وزيادة التدفقات المالية على شكل منح ومساعدات، كما أن تكاليف التصحيح الاقتصادي يجب أن توزع بين الدائنين والمدين، وتقديم مساعدات عينية للدول المدينة الصناعية للدول النامية في حالة تعرضها للكوارث الطبيعية كالفيضانات والجفاف وانخفاض حاصلات السلع الزراعية من خلال التوقف عن المطالبة بأقساط الديون في تلك الفترة.²⁷

2. **التوقف عن سداد الديون:** إن الرئيس الكوبي فيدل كاسترو هو أول من نادى بهذا المقترح حيث أشار إلى أن جميع الأوضاع الاقتصادية الدولية العامة هي موضوع لخدمة مصالح الدول المتقدمة وخدمة مصلحة الدول النامية وأن الحلول المطروحة للتخلص من المديونية العالمية هي حلول وهمية مؤقتة كما أكد (كاسترو) باستحالة سداد الديون من الناحية الاقتصادية والأخلاقية. فمن الناحية الاقتصادية كانت متطلبات خدمة الديون أكبر من إمكانيات وظروف الدول النامية، لذا فإن الاستمرار بالدفع سيلحق ضرراً كبيراً في اقتصاديات هذه الدول ويؤثر على مستويات معيشة سكانها، فضلاً عن المشاكل والضغوط السياسية الناجمة عنها، أما من الناحية

الأخلاقية فقد أشار كاسترو بأن توقف الدول النامية في سداد ديوانها لا يمكن اعتباره عملاً غير أخلاقياً معززاً ذلك بقوله أن الدول المتقدمة بنت ثروتها من خلال نهب ثروات الدول النامية أيام السيطرة الاستعمارية وأن المبالغ المنهوبة في تلك الفترة هي أضعاف الديون التي ينادي بها وهو يدعو إلى توقف الدول النامية عن دفعها. لكن هذا المقترح يشوبه الكثير من نقاط الضعف لأن التوقف عن السداد سوف يوقع الدول النامية في مشاكل كثيرة تكون حصيلتها زيادة التبعية وتخلف هذه الدول وعدم استقرارها اقتصادياً وتعرضها إلى ضغوط سياسية واقتصادية.

3. مقترحات الدول الأفريقية ودول عدم الانحياز: تم طرح مجموعة من المقترحات في مؤتمر القمة الأفريقية الذي عقد في أديس ابابا في تموز عام 1986، ومن بين هذه المقترحات ما يلي:²⁸

1. وضع حلول معقولة لخدمة الدين.
2. أن تكون مشكلة الديون مشكلة مشتركة بين الدول الدائنة والمدينة.
3. أحداث تغييرات في شروط صندوق النقد الدولي عند تقديم القروض والمساعدات المالية.
4. تقليل أسعار الفائدة الحقيقية على الديون.
5. رفع الحواجز الكمركية عن صادرات الدول النامية للوصول إلى أسواق الدول الدائنة.
6. الاستمرار في عملية التنمية عند تسديد القروض.
7. رفع القروض التي تقدم للبلدان النامية.
8. معاملة الدول الأفريقية معاملة خاصة بسبب ظروفها الصعبة.
9. لابد من وجود آليات تكفل مساعدة الدول المدينة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

1. تفاقم حجم المديونية الخارجية للدول النامية منذ بداية السبعينات وحتى وقتنا هذا، حيث وصلت إلى (74) مليار دولار عام 1970 وارتفعت إلى (610)

مليار دولار عام 1980، حتى وصلت إلى (2190.4) مليار دولار عام 2001.

2. أن تزايد حجم الديون أدى إلى هبوط القدرة الادخارية داخل البلدان النامية وانخفاض معدلات النمو في الأجل الطويل، فضلاً إلى عجز موازين المدفوعات بسبب المبالغ المدفوعة لتسديد خدمة الديون، وهذا كله عزز التبعية الاقتصادية للسوق الرأسمالية العالمية، وذلك بسبب الشروط المفروضة من قبل الدول الدائنة على الدول المدينة.
3. لا يمكن اعتبار مشكلة المديونية الخارجية مجرد أزمة مالية لكن يجب معرفة أبعادها الاقتصادية من خلال تأثيرها على الأسعار والإنتاج والاستخدام والاستثمار في الدول المدينة فضلاً عن تأثيرها على التجارة الخارجية.
4. أن سوء إدارة القروض وعدم استخدامها بالوجه الأمثل، بالإضافة إلى عدم تخصيص هذه الأموال في المشاريع الاستثمارية والإنتاجية ولكن أغلبها خصص للاستهلاك، مما تسبب ذلك في زيادة العجز في موازين مدفوعات الدول المدينة، وبالتالي وقوعها في مشاكل اقتصادية وسياسية أوسع.
5. إن السياسات التجارية والمالية والنقدية المفروضة من قبل الدول المتقدمة اتجه الدول النامية كإجراءات الحماية على الصادرات وانخفاض أسعار المواد الأولية وارتفاع أسعار السلع المصنعة والتذبذب في أسعار الصرف، وأسعار الفائدة الحقيقية، كل هذا أدى إلى حالة عدم التكافؤ في التبادل التجاري والعلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية وبالنتيجة فقد عمل هذا إلى تفاقم مشكلة المديونية.
6. لا يمكن حصر أزمة المديونية بالاقتصاد فحسب واعتبارها قضية اقتصادية بل هي قضية سياسية مرتبطة بالواقع الدولي.
7. أن المتغيرات الحاصلة في الخارطة السياسية والدولية وانهيار المعسكر الاشتراكي ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على العالم باعتبارها قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية منفردة بالعالم سوف تزيد الوضع حرجه وتعقده.

ثانياً: التوصيات:

1. تخفيف عبء الديون الخارجية للدول النامية المطالبة بالمعونات الاقتصادية والتجارية والمالية.
2. التوصل إلى اتفاق دولي يضمن الأسس والقواعد المناسبة لإعادة جدولة ديون الدول النامية بصورة تضمن تخفيض هذه الديون.
3. السعي نحو تأسيس مؤسسات تمويلية تتكفل بتوفير ما تحتاجه الدول النامية من موارد مالية من الدول المتقدمة لتمويل مشاريعها الإنتاجية ووفق شروط مناسبة ومعقولة.
4. تخفيف الإجراءات الكمركية على صادرات الدول النامية وإتباع سياسات مناسبة تفسح المجال أمام هذه السلع للدخول إلى الأسواق العالمية وهذا يؤدي إلى تخفيف العجز في موازين المدفوعات للدول المدينة.
5. توسيع وتدعيم التعاون الاقتصادي بين الدول النامية وتعزيزه، من خلال التعاون التجاري والنقدي والمالي البيني والاستفادة من الميزة النسبية لكل بلد نامي.
6. اتباع سياسة إقراض تتفق مع الأوضاع الاقتصادية والمالية للدول النامية وتعزيز دور صندوق النقد الدولي بشأن التعامل مع هذه الدول.
7. ضرورة تكوين موازنة بين التكوين الرأسمالي وبين عملية التنمية الاقتصادية للدول النامية والاهتمام بكفاءة الاستثمارات لغرض ضمان توجيه القروض نحو الاستثمارات الإنتاجية.

المواضع

- 1 - د. فؤاد مرسى، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة 147، الكويت، 1991، ص 294.
- 2 - خالد نافع الكبيسي، نحو استراتيجية دولية لحل أزمة المديونية العالمية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 1992، ص 16.
- 3 - مها عبد اللطيف حسن، أثر تفاقم أزمة الديون الخارجية على التنمية في العالم الثالث، مركز دراسات العالم الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990، ص 498.
- 4 - د. طليعة كوركيس توما، إدارة المديونية الخارجية في الأقطار العربية، مجلة النفط والتنمية، العدد الثاني، 1989، ص 146.
- 5 - د. رمزي زكي، سلسلة الاعتماد على الذات، دار الشباب للنشر والتوزيع والترجمة، الكويت، 1987، ص 66.
- 6 - برهان محمد نوري، آفاق التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة: العولمة وتحرير التجارة، بيت الحكمة، بغداد، 1999، ص 141.
- * - يعتبر معدل التبادل عن العلاقة بين الرقم القياسي لأسعار الصادرات والرقم القياسي لأسعار الاستيرادات، فإذا كانت العلاقة أقل من الواحد، فمعنى هذا أن التبادل الغير صالح للدول المصدرة، أما إذا كانت العلاقة أكبر من الواحد فهذا يعني أن التبادل لصالحها.
- 7 - سعود عبد العزيز، مشكلة الديون الخارجية للأقطار العربية، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، 1983، ص 156.
- 8 - د. عمر محي الدين، التخلف والتنمية، مطابع إسلامية، القاهرة، 1977، ص 112.
- 9 - د. فؤاد مرسى، الرأسمالية تجدد نفسها، مصدر سابق، ص 382.
- 10 - د. خزل الجاسم، السياسة الجديدة وآثارها الاقتصادية والتجارية الدولية، مجلة آفاق عربية، العدد 4، 1989، ص 82.
- 11 - د. عمر محي الدين، التخلف والتنمية، مصدر سابق، ص 141.
- 12 - محسن سيد خان ونديم الحق، هروب رأس المال في البلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية، مجلد 74، 1971، ص 4.

- 13 - مها عبد اللطيف حسن، أثر تفاقم أزمة الديون، مصدر سابق، ص 56.
- 14 - د. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، مصدر سابق، ص 305.
- 15 - د. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، مصدر سابق، ص 197.
- 16 - د. رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية رؤية في العالم الثالث، القاهرة، 1978، ص 371.
- 17 - د. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، مصدر سابق، ص 296.
- 18 - د. رمزي زكي، سياسية الاعتماد على الذات، مصدر سابق، ص 67.
- 19 - د. رمزي زكي، سياسية الاعتماد على الذات، مصدر سابق، ص 386.
- 20 - د. رمزي زكي، سياسية الاعتماد على الذات، مصدر سابق، ص 351.
- 21 - د. رمزي زكي، سياسية الاعتماد على الذات، مصدر سابق، ص 391.
- 22 - د. عمر محي الدين، التخلف والتنمية، مصدر سابق، ص 239.
- 23 - د. رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، مصدر سابق، ص 265.
- 24 - د. رمزي زكي، سياسية الاعتماد على الذات، مصدر سابق، ص 402.
- 25 - د. رمزي زكي، سياسية الاعتماد على الذات، مصدر سابق، ص 402.
- 26 - بدر غيلان، ظاهرة مقايضة الديون أسلوب جديد لتخريب اقتصاديات الدول المدينة، مجلة النفط والتنمية، العدد الثالث، أيار - حزيران، 1990، ص 132.
- 27 - د. ذياب نبهان، المديونية والتنمية، مجلة النفط والتنمية، العدد السادس، تشرين الثاني، 1988، ص 7.
- 28 - خالد نافع الكبيسي، نحو استراتيجية دولية، مصدر سابق، ص 140.